تقرير
حوكمة الشركة

للسنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢٢

٢٣ مارس

انعقاد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والجمعية العمومية السنوية
انتخاب مجلس إدارة جديد يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
- السيد محمد يوسف المانع
- السيد عيسى محمد المهندي
- السيد ابراهيم الجيدة
- السيد محمد الهاجري
- السيد سعد ناصر الكعبي
- السيد جاسم محمد الكعبي

التعديلات للنظام الأساسي لبنك لِشا ذ.م.م (عامة) - الجمعية العمومية غير العادية ٢٠٢٢ على النحو التالي:

- إضافة مادة ((ب)١٣)
- تعديل المواد (١٨،١)؛ (١٩،٢) (ت))؛ (١٩،٣)؛ (٢٠ (ب) (١))؛ (٢٠ (ث))؛ (٢١،٢)؛ (٢٢ (ذ))؛ (٢٦ (أ))؛ (٣٤،١)؛ (٥٠،١). يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه التعديلات على الموقع الإلكتروني للبنك. ومن خلال هذه التعديلات، قام بنك لِشا بمعالجة جميع ثغرات الامتثال وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات التجارية في قطر.

١ أغسطس

وافق مجلس الإدارة على تغيير اسم البنك من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا.

أذن رئيس مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان تعديل الاسم الجديد بشكل مناسب (الشعار، والعلامة التجارية، والمجال، والموقع الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، إلخ).

تعديل النظام الأساسي للبنك خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ١ أغسطس ٢٠٢٢ لتضمين التعديلات التي تم تبنيها بموجب قرار خاص يعكس الاسم الجديد والصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة لاستكشاف فرص استثمارية جديدة في القطاع الصحي أو أي قطاعات أخرى وإبرام صفقات استثمارية تهدف إلى استحواذ البنك المحتمل على أسهم في شركات أخرى من خلال الشركات التابعة للبنك والموافقة على أي معاملات يتم تنفيذها في هذا القطاع أو أي قطاع آخر.

أغسطس

إتمام عملية زيادة رأس المال البنك

١٥ سبتمبر

استقالة أيمن زيدان - نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للمعلومات.

بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٢ المعتمد من مجلس إدارة البنك.

على الرغم من أنّنا قمنا بتغيير علامتنا التجارية هذا العام من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا ذ.م.م لنعكس رؤيتنا الجديدة وأهدافنا وطموحاتنا، إلا أنّنا ندرك دائماً أنّ الحوكمة هي جزء لا يتجزأ من استقرارنا ونموّنا ونجاحنا على المدى الطويل. فالحوكمة السليمة هي مسألة تتعلق بثقافة الشركة أكثر من أيّ شيء آخر، وتتطلب وعي ومشاركة جميع موظفينا، من الموظفين العاديين إلى أعضاء الإدارة العليا.

وفيما نشرع اليوم في رحلة جديدة لتوسيع الأعمال وتنويع المحفظة، يؤكّد مجلس الإدارة أنّه بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، امتثل بنك لِشا لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

كما يؤكد مجلس الإدارة على التزام بنك لِشا الدائم بالقواعد واللوائح المطبقة على أعماله بصفته كياناً مدرجاً في بورصة قطر، وكذلك بقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعديلاتها اللاحقة.

وقد تم إيلاء عناية فائقة لكلّ تفصيل وارد في هذا التقرير. كوننا ندرك أنّ الإفصاح والشفافية مهمّان للغاية لبناء ثقة عملائنا ومستثمرينا، سنتأكد من تحديث ممارسات الحوكمة باستمرار لتلبية الطلبات المتزايدة باستمرار لأعمالنا والأسواق المشاركة فيها.

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١. مقدمة

يقدم تقرير الحوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) («البنك»). يتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وباللقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك لِشا أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أن بنك لِشا التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك تغيير الاسم، وزيادة رأس المال، والبيانات المالية ربع السنوية ونصف السنوية والسنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والجمعية العمومية غير العادية، وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. وسيواصل بنك لِشا خلال العام المقبل إجراء المزيد من التحسينات على إطار حوكمة الشركات الخاص به، لا سيما وأنّه ينطلق في رحلة جديدة باسم جديد ومكتب رئيسي جديد.

٢. إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك لِشا بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخاطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك. كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك لِشا بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٢، واصل بنك لِشا تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الاستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. وبناء على ذلك، تمت مراجعة النظام الأساسي للبنك، وإطار حوكمة الشركات، ومواثيق مجلس الإدارة ولجان المجلس، وتحديثها لضمان اتساقها مع اللوائح السارية وأعمال البنك، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٢ جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٣ للحصول على الموافقة عليه، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.Leshabank.com.

٣. هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرين مليون ريال قطري)، مقسم إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، قررت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي بنك لِشا زيادة رأس المال الإسمي المصدر للبنك من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري) إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرين مليون ريال قطري)، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠% عن رأس المال الإسمي المصدر الحالي للبنك خلال فترة سنة واحدة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية، عن طريق طرح ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ (أربعمائة وعشرين مليون) سهم عادي جديد. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في ١٢ أبريل على موقع البنك الإلكتروني.

يمكن لمساهمي بنك لِشا ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناء على النظام الأساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية السنوية قبل نهاية أبريل. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم القُصر، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- اعتماد حساب الخسائر والأرباح وميزانية البنك السنوية
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، بما في ذلك ما يخص أعمال اللجان (إن وجدت)
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة
- تعيين مدققي الحسابات وتحديد أجورهم
- إقرار توزيعات الأرباح (إن وجدت)
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٣,١ المساهمون الرئيسيون

تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥% من رأس مال البنك الأسماء التالية، كما في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥%
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	١١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠%
شيفت ذ.م.م.	١٠١,٥٤١,٤١٠	٩,٠٧%
شركة أزوم للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٠١,٤٨٧,٥١٩	٩,٠٦%

٣,٢ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠٥ الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية التي يتيحها البنك:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني)
- النظام الأساسي (متوفر على الموقع الإلكتروني)
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني)
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني)

٣,٣ الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في عام ٢٠٢٢

انعقدت الجمعية العمومية السنوية في عام ٢٠٢٢ عن طريق الفيديو بسبب إجراءات الغلق التي كانت مفروضة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩، وانعقدت الجمعية في الدوحة - قطر بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢. حضر الاجتماع ما مجموعه ٢٣ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٣٨٩,٩٦٤,١١٣ سهم في البنك ويمثلون حوالي ٥٥,٧١ في المائة من رأس مال البنك.

٣,٤ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك لشا حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد توحيد عملية التدقيق المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

وعلاوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك لشا حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفي ما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤. مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك إعداد الاستراتيجية العامة للبنك وتحديد التوجه الاستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على إدارة البنك.

٤,١ مجلس الإدارة

بحسب النظام الأساسي، يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم من المستقلين وأربعة من الأعضاء غير التنفيذيين. ويحق للمساهمين الاستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية السنوية للمساهمين. يخدم أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون والمعينون لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم لدورة ثانية.

في عام ٢٠٢٢، انتخب المساهمون مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢٠٢٢/٠٣/٢٣ لمدة ثلاث سنوات. وتنتهي مدة ولاية المجلس في تاريخ الجمعية العمومية التي ستنعقد في عام ٢٠٢٥ في ما يتعلق بالسنة المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥. والجدير بالذكر أن لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركة المنبثقة عن المجلس وضعت سياسات وإجراءات لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك. وتم تطبيق سياسة الترشيحات أثناء انتخاب مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢.

٤,٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك لشا، يتكون مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بالمؤهلات المهنية المناسبة وبسجل حافل بالنجاحات يمكّنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق باستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكون لديهم معرفة بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها ويلتزمون بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفي ما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكل عضو:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة
أعيد تعيينه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة: ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠ (١٥٪)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك لشا منذ أبريل ٢٠١٩، إلى جانب مناصب أخرى في مختلف القطاعات. ويترأس حالياً مجلس إدارة مجموعة أوريدو Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء. يحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا بالولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

السيد محمد يوسف المانع
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو غير تنفيذي، أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٧,٠٠٠ (٠,٠١٪)

يشغل المانع منصب عضو مجلس إدارة بنك لشا منذ أبريل ٢٠١٩، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. يتمتع المانع بخبرة واسعة في مجال الأمن والدفاع في القطاع العام، حيث تقلّد العديد من المناصب الأمنية والتنفيذية المختلفة مع الشرطة القطرية ووزارة الشؤون الداخلية. ويُعد مشجعاً شغوفاً لرياضة رفع الأثقال في قطر، حيث أنّه عضو في اللجنة الأولمبية العربية والنائب الأول لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية. وهو أيضاً عضو في مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى. حصل المانع على درجة البكالوريوس في الأمن الداخلي من أكاديمية الأمن الداخلي في الدوحة بقطر.

السيد ابراهيم الجيدة
عضو غير تنفيذي منذ تأسيس البنك
أعيد انتخابه في عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٣,٠٠٠ (٠,٠٢٦٨٪)

يشغل الجيدة منصب عضو مجلس إدارة بنك لشا منذ تأسيسه، كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الجيدة بخبرة واسعة في مجالات التخطيط العمراني والبناء والتطوير العقاري والتصميم. ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي ومنصب كبير المهندسين في المكتب الهندسي العربي الذي يمتلك فروعاً في الدوحة ومسقط ومانيلا وكوالالمبور. حصل الجيدة على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي والهندسة المعمارية من جامعة أوكلاهوما في نورمان، أوكلاهوما، الولايات المتحدة.

السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس
أعيد انتخابه عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
يمثل جميع المساهمين
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٦٪)

يشغل الهاجري عضوية مجلس إدارة بنك لشا منذ تأسيسه. كما أنه عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. يتمتع الهاجري بحياة مهنية ناجحة في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع الحكومي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم البحوث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري. حصل الهاجري على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة قطر، وشهادة الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وشهادة الاقتصاد والدراسات الاستراتيجية من جامعة هارفارد.

السيد سعد ناصر راشد سريع الكعبي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن الوجبة لتطوير الاعمال
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من الوجبة لتطوير الاعمال: ٤٤,٦٧٥,٢٠٤(٣,٩٩٪)

انتُخب السيد الكعبي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢. كما أنه عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. يتمتع بخبرة واسعة في المناصب القيادية والإدارية وكان عضواً في مجلس إدارة العديد من الشركات بما في ذلك ودام الغذائية والخليج للتأمين التكافلي. كما أنّه عضو في الديوان الأميري. حصل السيد الكعبي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن وماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كوفنتري في المملكة المتحدة.

عيسى المهندي
عضو غير تنفيذي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة شيفت ذ.م.م.
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من شيفت ذ.م.م. ١٠١,٥٤١,٤١٠ (٩,٠٧٪)

انتُخب السيد المهندي عضواً في مجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٢، كما أنه عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. شغل العديد من المناصب الإدارية والعليا في Ooredoo قطر حيث تنقّل من منصب مدير ضمان الإيرادات ومتابعة الامتثال في الشركة إلى منصب مدير أول للشؤون المالية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢١، قبل ترقيته ليستلم منصب المدير المالي الذي لا يزال يشغله حتى اليوم. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة Ooredoo فلسطين وسلطنة عمان، وفي شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل السيد المهندي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة ماريماونت وماجستير إدارة الأعمال في إدارة الأعمال والتحول الرقمي من جامعة HEC Paris.

جاسم محمد علي الكعبي
انتُخب عام ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات
ممثلاً عن شركة بروق التجارية ذ.م.م
عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٠ (٠٪)
عدد الأسهم المملوكة من شركة بروق التجارية ذ.م.م ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ (١٠٠٪)

السيد جاسم الكعبي هو عضو سابق في مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال دورة المجلس للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، وأعيد انتخابه مؤخراً عضواً في مجلس إدارة بنك لشا، حيث يشارك في لجنته التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتمتّع بشبكة واسعة من المعارف مع خبرة واسعة في إدارة الأعمال كمدير شؤون الصيد في مكتب الأمير الوالد وعضو مجلس إدارة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي. حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة.

٤,٣ الأعضاء المستقلون

يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مدقق الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

والواقع أنّ أعضاء مجلس إدارة بنك لِشا المستقلين يستوفون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤,٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢٢، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن يحل نائب الرئيس محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. وقد تم تحديد مسؤوليات الرئيس ونائبه في النظام الأساسي للبنك. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه.
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك.
- ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع أمين سر المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بصورة جماعية وفعالة خلال اجتماعات المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
  - معلومات عن أعمال البنك واستراتيجيته وأنشطته.
  - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية.
  - استراتيجيات وخطط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للاسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وتقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الأداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة أمين سر المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان أن الميزانية السنوية تتضمن ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

٤,٥ اجتماعات مجلس الإدارة

٤,٥,١ أمين سر مجلس الإدارة:

يعين المجلس أمين سر لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه بالإضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق الوصول المباشر إلى أمين سر المجلس.

وفي ٢٣ مارس ٢٠٢٢، أعاد مجلس الإدارة تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمينة سر الشركة. تتولّى السيدة حلو أيضاً منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية ومتابعة الامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١٢ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كأمينة سر الشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.
٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.
٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجداول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال.
٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة.
٦. الحرص على استلام إقرارات المدراء لبمتعلقة بالفصل بين الواجبات وفقاً لقانون الشركات وأحكام نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٤,٥,٢ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

تنعقد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، في المقر الرئيسي للبنك أو في أي مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

٤,٥,٣ الحضور والنصاب:

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.
٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً.
٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن ينوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر صوتان. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع والاحتفاظ بالسجلات مع أمينة سر الشركة.
٤. تصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.
٥. يحضر الرئيس التنفيذي وأمينة سر الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة من دون أن يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شريطة موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢٢، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢٢/٢/٠٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٢/٢٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٣/٢٣	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٤/٢٧	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٦/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/٨/١٠	٦ أعضاء، بمن فيهم نائب الرئيس
٢٠٢٢/١٠/٢٦	جميع الأعضاء
٢٠٢٢/١٢/٠٧	جميع الأعضاء

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢٢ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٨ اجتماعات	٢ اجتماعان	٦ اجتماعات	٢ اجتماعان
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، الرئيس	٨/٧	٢/٢	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٨/٨	١/١	٦/٦	١/١
السيد سالم المري	٢/٢	لا ينطبق	١/١	لا ينطبق
السيد عبد اللطيف محمد السادة	٢/٢	لا ينطبق	لا ينطبق	١/١
السيد إبراهيم الجيده	٨/٨	١/١	لا ينطبق	١/١
السيد محمد الهاجري	٨/٨	لا ينطبق	٥/٥	١/١
د. محمد القحطاني	٢/٢	لا ينطبق	١/١	لا ينطبق
السيد جاسم محمد الكعبي	٦/٦	١/١	لا ينطبق	١/١
السيد سعد ناصر الكعبي	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	١/١
السيد عيسى محمد المهندي	٦/٦	١/١	٥/٥	لا ينطبق

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢ هي:

- الموافقة على سياسات مختلفة ومراجعتها، بما في ذلك: سياسات المخاطر، وميثاق التدقيق الداخلي، وسياسة الامتثال وسياسات أخرى.
- الموافقة على تغيير اسم البنك من بنك قطر الأول إلى بنك لِشا
- الموافقة على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات على قائمة المرشحين والمعيّنين لمجلس الإدارة
- الموافقة على مقرّ رئيسي جديد
- الموافقة على تعديل النظام الأساسي

٤,٦ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك لِشا وكلّ لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الإدارة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢٢ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلاً عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الأدارة واللجان التابعة له. وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارتياحهم بشأن هيكل المجلس ولجانه وعملياتها والتفاعلات خلال الاجتماعات فضلاً عن مدى فعالية دور ومسؤوليات المجلس ولجانه. وقد تم رفع تقييم بنتائج هذه التقييمات إلى مجلس الإدارة، وستجري متابعة النقاط التي أثارها التقييم من قبل مجلس الإدارة وستتم متابعة أي مسائل أو مشاكل يتم تحديدها خلال التقييم.

وعلاوة على ذلك، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وأعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية.

وقد تولت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة خلال عام ٢٠٢٢ مراجعة نتائج جميع التقييمات وأعدت تقريراً بالنتائج ورفعته إلى مجلس الإدارة لمناقشة أداء المجلس ولجانه الفرعية وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وخلص المجلس إلى أن أداء مجلس الإدارة ولجانه الفرعية يعكس ثقافة البنك المرجوة وقيمه.

٤,٨ التطوير والتعلم

تشكّل سياسة التهيئة والتدريب الخاصة بمجلس الإدارة جزءاً من دليل حوكمة الشركات الذي تم اعتماده خلال الجمعية العمومية السنوية والذي يضمن تزويد أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المجلس ببرنامج تعريفي وبرامج مستمرة للتطوير والتعلم.

مع انتخاب مجلس إدارة جديد في عام ٢٠٢٢، وضع بنك لِشا سياسة تعريفية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لإطلاعهم على سير عمل مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة له وأنشطة البنك وأعماله بشكل عام، وتزويدهم بلمحة عامة عن أعمالهم وواجباتهم والتزاماتهم بموجب القوانين واللوائح المعمول بها والنظام الأساسي الخاص بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي أعضاء مجلس الإدارة واجباتهم بشكل مستقل وبكفاءة، وهم يدركون المسؤوليات التي تقع على عاتقهم كأعضاء. كما يتم إطلاعهم بصفة دورية من قبل وظائف الأعمال المختصة بالتغييرات التنظيمية والرقابية الرئيسية التي تؤثر على البنك وعلى أدائهم لمهامهم.

٤,٩ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يضمن بنك لِشا الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعّالة على الإدارة. ويتولى دور كلّ من الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كان البنك ممتثلاً بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أي من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية. ولم يكن أي عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلسي إدارة لشركتين عامتين. ونظراً إلى أنّ البنك يمر بمرحلة تحويلية (زيادة رأس المال، وتغيير الاسم، واستراتيجية جديدة، إلخ.)، فقد ارتأى مجلس الإدارة ضرورة احتفاظ رئيس مجلس الإدارة بمنصب رئيس مجلس إدارة اللجنة التنفيذية، إلى أن يصل البنك إلى مرحلة مستقرّة من النموّ. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نماذج سنوية لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح، تُحفظ في سجلات مجلس الإدارة بواسطة أمينة السر.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	نوع العضوية في مجلس إدارة بنك ليشا واللجان التابعة له	العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى أو تولي منصب تنفيذي فيها
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	• رئيس مجلس الإدارة • رئيس اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس	• رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين • رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار
السيد محمد يوسف المانع	• نائب رئيس مجلس الإدارة • رئيس مجلس إدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	• عضو اللجنة الأولمبية العربية • عضو مجلس الشورى • رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى
السيد جاسم محمد الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات • عضو اللجنة التنفيذية	• عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي
السيد سعد ناصر الكعبي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• عضو مجلس إدارة شركة ودام الغذائية • عضو مجلس إدارة الخليج للتأمين التكافلي
السيد ابراهيم الجيدة	• عضو مجلس الإدارة • رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات	• الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.
السيد محمد الهاجري	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال	• رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري
السيد عيسى محمد المهندي	• عضو مجلس الإدارة • عضو لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال • عضو اللجنة التنفيذية	• المدير المالي في Ooredoo • عضو مجلس إدارة شركة كيو إل إم لتأمينات الحياة والتأمين الصحي • عضو مجلس إدارة ستارلينك • عضو مجلس إدارة Ooredoo عمان • عضو مجلس إدارة Ooredoo فلسطين

٤,١٠ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة في بنك لِشا أن يحصل على أي تعويض أو مكافآت من البنك بخلاف الرسوم (بما في ذلك رسوم حضور الاجتماعات) التي يحق للعضو تلقيها بموجب النظام الأساسي وسياسة المكافآت المعتمدة من قبل الجمعية العمومية السنوية، باستثناء الأعضاء التنفيذيين، في حال وجودهم.

وقد تبنى بنك لِشا سياسة تحدد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

بالنسبة لعام ٢٠٢٢، لم يوصِ مجلس الإدارة بدفع مكافآت مقابل أداء مجلس الإدارة خلال العام.

٤,١١ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، في ما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك. ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك. يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح على أساس كل حالة فردية.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والمعلومات الداخلية للبنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك لحسابهم أو لحساب غيرهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على أنه ليس لديهم أي علم بأي حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأي من المعاملات المبرمة مع البنك وللإفصاح عن أي تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم. وقّع جميع أعضاء مجلس الإدارة على بيان تضارب المصالح عند انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢.

٤,١٢ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢٢، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها من قبل بنك لِشا.

كما امتثل أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذه المتطلبات خلال عام ٢٠٢٢. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفي ما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة:

طبيعة العلاقة	شراء السلع والخدمات ٠٠٠ر.ق	الأصول التمويلية والذمم المدينة الأخرى ٠٠٠ر.ق	المستحقات الأخرى ٠٠٠ر.ق	الأصول الخاضعة للإدارة ٠٠٠ر.ق	الدخل من الأصول التمويلية وإيرادات توزيعات الأرباح والإيرادات الأخرى ٠٠٠ر.ق	انعكاس الخسائر من قيمة أصول التمويل بمعدل ٠٠٠ر.ق
الشركاء	١٣,٧٢٣	١٣,٧٩٠	١٧,٧٧٩		٢,٩٠٩	١٨,٧٢٤
مختلف	١,٢٩٩	٩,١٠٠	٩,٨٠٩	١٤١,١١٨	-	-
الإدارة العليا	-	-	٤١٠	٣٦٤	-	-

تبلغ رسوم مشاركة لأعضاء مجلس الإدارة بالاجتماعات لعام ٢٠٢٢، ٠,٠٧٠ مليون ريال قطري (مقارنة بمبلغ ٠,٠٧٠ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢١)

٤,١٣ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك لِشا ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك لِشا بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد إطار فعال للحوكمة يهدف إلى تعزيز الشفافية ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها لضمان تنفيذ عمليات وأنشطة البنك بموجب المتطلبات التنظيمية والتشريعية السارية؛
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، ومراجعتها؛
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها؛
- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر؛
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة؛
- مراقبة هيكل رأس المال في البنك؛
- مراقبة معدلات النفقات الرأسمالية الأساية للشركة وعمليات الاستحواذ/التصرف في الأصول؛
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه؛
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته؛
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين؛
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- توصية الجمعية العمومية السنوية بالموافقة على التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وغيرها من المسائل على النحو المنصوص عليه في عقد التأسيسي للبنك و وغيره من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- وضع سياسة توزيع الأرباح؛
- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها؛
- تلقي التقارير التي أعدتها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية؛ والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
  - متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية؛
  - شؤون المتعلقة بالموارد البشرية؛
  - النزاعات والمطالبات والمسائل المتعلقة بالتأمين
  - تمكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات؛
  - إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث؛
  - علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية؛
  - المسؤولية الاجتماعية للبنك؛
  - نظم وتكنولوجيا المعلومات؛
  - التعاملات الداخلية والإبلاغ عن المخالفات.
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها؛
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي؛
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر؛
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها؛ و
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها.

٤,١٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله؛
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك؛
- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم؛
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة؛
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنحة مخلة بالشرف؛
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم؛
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية؛

٥. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك لبشا ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد في عام ٢٠٢٢، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل تشكيل كلّ لجنة من لجان المجلس، مع مراعاة معايير العضوية المنصوص عليها في اختصاصات كلّ لجنة.

٥،١ لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى؛
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق؛
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنوية والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد؛ ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة؛
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك؛
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة؛
- مراجعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمدققي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مدققي الحسابات الخارجيين؛
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي
- التأكد من حصول مدقق الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة؛
- ضمان حصول مدقق الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مدقق الحسابات الخارجي؛
- إجراء مناقشة مع مدقق الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها؛
- تحديد إجراءات اختيار مدققي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة؛
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك؛
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي؛
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية؛
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع كبير المدققين الداخليين؛
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت؛
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر؛
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام؛
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يعدها البنك للموظفين؛
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال في ما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال؛
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها؛
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم امتثال؛
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات واردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات؛
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية؛
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.

٥،٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشّح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:

- تطوير سياسة الترشح لعضوية مجلس الإدارة بناء على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس؛
- التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء مع مراعاة التوجيهات الارشادية الملائمة في ما يتعلق بالترشيحات لعضوية مجلس الإدارة؛
- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة؛
- توصية مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين المناصب تنفيذية رئيسية، بالإضافة إلى تعيين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس متابعة الامتثال؛
- التنسيق بشكل فعّال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية؛
- وضع خطط التعاقب الوظيفي وإصدار التوصيات للمجلس بشأن الخطط التعاقبية للمدراء والوظائف التنفيذية؛
- إصدار التوصيات للمجلس بشأن سياسة الترشيحات السنوية للبنك التي تحدد المكافآت المخصصة لرئيس جلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين؛
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها؛
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحتفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن أداء البنك على المدى الطويل؛
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من أمين سر الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي:
- إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

٥،٣ اللجنة التنفيذية

تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستثمارية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:

- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال؛
- الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة؛
- استعراض أيّ مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة على أساس كل حالة على حدى، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعه إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات؛
- شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت؛
- مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى؛
- المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
- أنشطة الخزانة وأداؤها؛
- عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس؛
- خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق؛
- خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات؛
- مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العامين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس؛
- تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢٢
لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	• أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛ • أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال. • أوصت بالموافقة على سياسات الرقابة الرئيسية بما في ذلك الامتثال والمخاطر والتدقيق الداخلي.
اللجنة التنفيذية	• الميزانية السنوية وخطة الأعمال مع التفسيرات والمبررات لاعتماد هذه الخطط والتغييرات اللاحقة ذات الصلة. • • أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢٢ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها بموجب تفويض الصلاحيات.
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	• أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. • أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢٢. • أوصت بفتح فترة الترشيحات. • تقديم التوصيات وإعداد تقرير حول قائمة المرشحين والمعيّنين لعضوية مجلس الإدارة.

٥،٤ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة أعضاء، يعينون في ما بينهم عضواً ليكون رئيس الهيئة. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	نوع العضوية
د. علي القرادغي	رئيس الهيئة وعضو تنفيذي	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. يحيى النعيمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. سلطان الهاشمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

وخلال عام ٢٠٢٢، عقدت هيئة الرقابة الشرعية ٣ اجتماعات و ١٣ اجتماعاً من خلال تفويض الصلاحيات إلى الرئيس والعضو التنفيذي في هيئة الرقابة الشرعية. وتطرقت الإجتماعات إلى المسائل التالية، من بين جملة من الأمور الأخرى:

• تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات؛
• إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً البيانات المالية للبنك.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

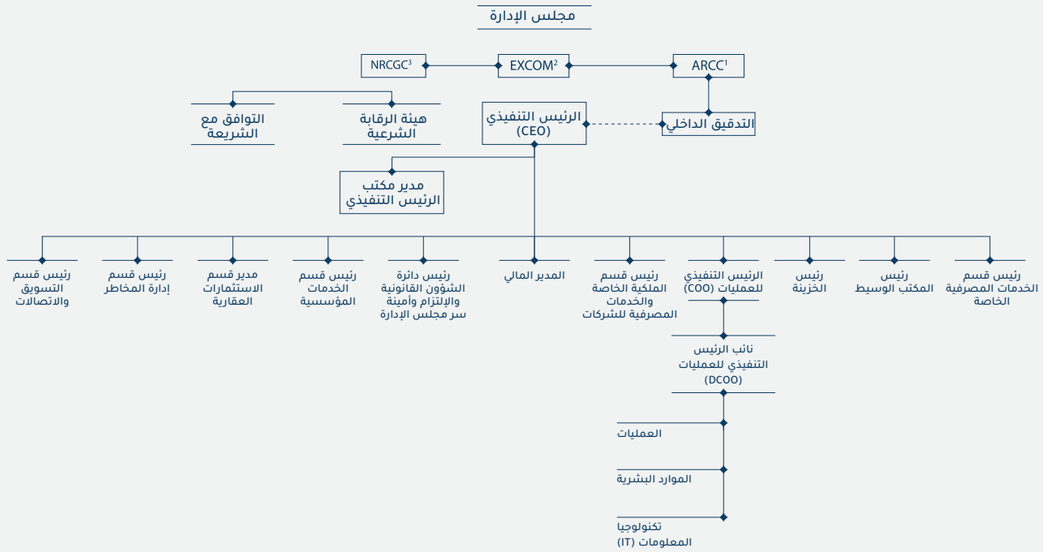

٦،١ اللجان الإدارية

وافق مجلس إدارة البنك على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره برفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول وضع الأنشطة التجارية للبنك. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصلة لكل لجنة في «ميثاق الاختصاصات » الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليها في دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

٦،١،١ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة أوضاع الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء أنشطة الحافظة الاستثمارية للبنك.

٦،١،٢ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، ومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة المتعلقة بالبنك.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة وتقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بإدخال تعديلات عليها حسب الاقتضاء.
- متابعة ومراجعة أداء أنشطة حافظة الائتمان ورفع التوصيات حول الاقتراحات الائتمانية و/ أو تصعيدها إلى مجلس الإدارة وإطلاع المجلس لاتخاذ القرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك.

٦،١،٣ لجنة الأصول والخصوم

- هي سلطة القرار الأعلى على مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح. تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٦،١،٤ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لقسم تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمه للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي.
- فهم المخاطر والضوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ.
- مراجعة المشاكل التي حدثت خلال الفترة التي يشملها التقرير والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد.
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك ووضعه التنافسي.
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

٦،٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢٢، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

عبدالرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي
تم تعيينه في ١٢ أبريل ٢٠٢١

يشغل السيد عبدالرحمن توتونجي منصب الرئيس التنفيذي لبنك لِشا في السنوات الثلاث الأخيرة. ويتميز بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات العقارية حيث أدار حافظة استثمارية بمليارات الدولارات قبل الانضمام إلى بنك لِشا. وقد أهّلته خبرته التي تزيد عن ١٥ عاماً في قطاعات مختلفة، لقيادة بنك لِشا في سنواته الصعبة من مسيرته وتحويله إلى واحد من أنجح البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة. وتحت إدارته، وصلت أصول البنك الخاضعة للإدارة إلى أكثر من ٥ مليار ريال قطري، وما زالت تنمو. وهو متفوّق في مجال بناء الفرق المتخصصة وتصميم ثقافة مؤسسية مزوّدة باستراتيجيات واضحة لتحقيق النمو والنجاح. حصل عبدالرحمن على درجة الماجستير في التمويل العقاري من جامعة جورج واشنطن جورجتاون، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورجتاون.

محمد أبو خلف
رئيس الخزينة
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠
عدد الأسهم المملوكة: ٣٥٠،٠٠٠ (٠،٠٣١٪)

أبو خلف من المصرفيين التنفيذيين ومن كبار العاملين في مجال الخدمات المصرفية والشركات. انضم إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ كرئيس للخزينة لقيادة وظائف الخزينة الشاملة والاستثمار بموجب دفتر الخزينة. وهو متعدد القدرات والمهارات في إدارة السيولة والتداول والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن جميع الوظائف مثل إدارة الأصول والخصوم ، وعن تمويل الحافظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من أي سي أم آي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) وعلى ماجستير في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. وتخرّج ببكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

ريتا الحلو
رئيسة دائرة الشؤون القانونية والالتزام وأمينة سر مجلس الإدارة
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت ريتا الحلو إلى بنك لِشا في يونيو ٢٠٢١ وتولت منصب رئيسة دائرة الشؤون القانونية والالتزام وأمينة سرّ مجلس الإدارة. تحمل الحلو أكثر من ١٢ عاماً من الخبرة في كل من الشركات المدرجة الخاصة والعامة في المجال القانوني والامتثال وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي. وعملت ريتا سابقاً لمدة ٨ سنوات مع فودافون قطر، حيث عُيّنت رئيسة قسم الشؤون القانونية. شغلت ريتا أيضاً منصب أمينة سر شركة إنفينيتي سوليوشنز ذ.م.م، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة فودافون قطر ومؤسسة في مركز قطر المالي، وكانت مسؤولة عن إدارة وتنسيق جميع الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالشركة.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغّر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة «المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب» التي يقدمها المعهد الأوربي لإدارة الاعمال «إنسيد».

السيد راجيش بانسال
المدير المالي
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضم راجيش إلى بنك لِشا في يونيو ٢٠٢١ في منصب الرئيس المالي وجلب معه خبرة ٢٣ عاماً من العمل المتنوع في البنوك والشركات المتعددة الجنسيات في قطر والإمارات والبحرين والهند.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل راجيش منصب نائب الرئيس في بنك المشرق قطر لمدة ٧ سنوات. وبصفته الرئيس المالي لأعمال المشرق قطر، كان السيد بانسال عضواً أساسياً في لجنة إدارة الشركة، ولجنة الأصول والخصوم، واللجنة التوجيهية، وفريق قيادة الأعمال، واللجان الأخرى. وقاد راجيش مهام التمويل في بنوك أخرى متعددة الجنسيات بما في ذلك بنك كريدي أجريكول للشركات والاستثمار وبنك أي سي أي سي أي في المنطقة. وكان له دور فعال في تعديل نسبة الائتمان إلى الودائع لدى مصرف قطر المركزي لجميع البنوك الأجنبية في قطر للترويج للأصول المصرفية في قطر. وحظي بخبرة متنوعة لمدة سبع سنوات مع كبار الشركات المتعددة الجنسيات في الهند مثل أكزو نوبيل ومؤسسة النفط الهندي قبل انضمامه إلى الخدمات المصرفية.
كما أنه محاسب قانوني مؤهل حاصل على المرتبة ٣١ في كل الهند، وحاصل على شهادة «محلل مالي معتمد» من مؤسسة (CFA) Institute في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣ وشهادة «مدير المخاطر المالية» في عام ٢٠١٥ من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر (GARP) في الولايات المتحدة. وهو حائز أيضاً على شهادة في أمانة سرّ الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند.

فوليا بلاس
رئيسة قسم المخاطر
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك لِشا بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١ وتحمل معها خبرة تزيد عن ٢٣ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامها إلى بنك لِشا، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولت منصب العضو المنتدب ورئيسة إدارة المخاطر. علاوة على ذلك، فهي تتمتع بخبرة مستفيضة كونها شغلت منصب نائب أول للرئيس ورئيسة إدارة المخاطر في بنك سبرا للاستثمار، ومنصب مديرة إدارة المخاطر في كل من شركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت وبنك التنمية الصناعية في تركيا. ولديها خبرة واسعة في حالات التعرض الواسع النطاق لمخاطر السوق مع تنفيذ اتفاق بازل ٢.

السيدة بلاس حاصلة على ماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. وحازت على شهادة «مدير المخاطر المالية» من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر (GARP) في عام ٢٠٠٣. علاوة على ذلك، تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن وحصلت على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية.

السيد محمد محمد
نائب الرئيس التنفيذي للعمليات
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

انضم محمد إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ ويشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات. وهو خبير متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال الموارد البشرية ووظائف تكنولوجيا العمليات. يتولى محمد مسؤولية العمليات والموارد البشرية ووظائف تكنولوجيا المعلومات التي تقود مشاريع التحول في بنك لِشا بصفته نائب رئيس العمليات. وتغطي خبرة محمد طائفة من القطاعات مثل البنوك والعقارات والاستثمارات وتجارة التجزئة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والأغذية والمشروبات.

يحمل محمد درجة الماجستير في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. ويحمل أيضاً شهادة اعتماد مهنية من جمعية إدارة الموارد البشرية.

ألكساندر بيرناساو
مدير الاستثمارات العقارية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

انضم أليكس إلى بنك لِشا في عام ٢٠٢٠ كرئيس للاستثمار مع خبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال إدارة الاستثمار، وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات. وبصفته مدير الاستثمار، يشرف أليكس على عملية التمويل المشترك للعملاء من القطاع الخاص للبنك.

وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، كان أليكس مدير الاستثمار في مؤسسة أسباير زون (المدينة الرياضية) في الدوحة حيث كان مسؤولاً عن استثمارات الشركات الخاصة في قطر وأوروبا. بدأ أليكس حياته المهنية في بنك ايه بي ان امرو في لندن حيث اضطلع بدور رائد في هيكلة المشتقات واستراتيجيات الاستثمار، ثم انتقل للعمل كمتداول ومدير محفظة لشركة كوندويت كابيتال ماركتس. وعمل في ما بعد في AlgoAM في زيورخ، وهي شركة متخصصة لإدارة الأصول تقدم الخدمات للعملاء من القطاع الخاص والمؤسسات.

ويحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. وهو حاصل أيضاً على مؤهلات في التمويل الإسلامي، وشهادة «مدير المخاطر المالية»، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة «محلل استثمار بديل معتمد».

صهيب المبروك
رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
تم تعيينه في عام ٢٠١٤

يشغل صهيب منصب رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والشؤون المالية. ويدير محفظة استثمارية متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة الفاخرة والتكنولوجيا والخدمات الاستهلاكية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

يملك صهيب سجلاً حافلاً بالنجاحات في تحديد مصادر استثمارات الملكية الخاصة في أسواق مختلفة ومجموعة متنوعة من القطاعات والتخارج منها. كما عمل في العديد من المؤسسات المالية متعددة الجنسيات مثل ستاندرد تشارترد وبنك المشرق حيث اكتسب خبرة في التمويل والخدمات المصرفية للشركات والائتمان وإدارة الاستثمار.

وهو حاصل على البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة.

السيدة ثنوى النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات
تم تعيينها في عام ٢٠١٤

انضمت ثنوى، وهي مصرفية متمرسة تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، إلى بنك لِشا في عام ٢٠١٤ وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة الذي يدير ويشرف على الأعمال المصرفية الخاصة، وقاعدة العملاء، والاستثمار وإدارة الثروات.

تتمتّع بمعرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء الأفراد ذوي أعلى عائد صافٍ وذوي الملاءة المالية العالية، والاستثمارات وإدارة الثروات، وتتولى دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك لِشا. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

تحمل ثنوى درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

بريم أناند كاسيلنغام
رئيس العمليات
تم تعيينه في عام ٢٠١٥

بريم هو خبير متمرس في الخدمات المصرفية مع عقدين من الخبرة المصرفية. انضم إلى بنك لِشا في أغسطس ٢٠١٥ كمدير أول للعمليات. وهو يتمتع بخبرة دولية في مجال الأوراق المالية والاستثمارات وعمليات إدارة النقد. وقد ساهمت خبرته الأكاديمية والمصرفية الواسعة في تعزيز القدرات التشغيلية لبنك لِشا في الأسواق المحلية والدولية وأسهمت في رضا عملاء بنك قطر الأول في مرحلته المتنامية هذه، حيث يترأس حالياً قسم العمليات في البنك.

قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل بريم في وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ومقرها سنغافورة، وكان يدير العمليات العالمية وينفّذ نماذج وأنظمة التشغيل القياسية في ٣٦ دولة حول العالم. وقبل ذلك، كان بريم يدير عمليات التسوية للعُهُد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه معتمد من قبل مجلس بلوك تشين في الولايات المتحدة الأمريكية كمحترف معتمد في سلسلة الكتل المالية.

أحمد أبو العلا
رئيس الخدمات المؤسسية
تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يشغل أحمد منصب رئيس الخدمات المؤسسية في بنك لِشا، ويتمتّع بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وهو مسؤول عن الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين وإدارة العلاقات الإدارية والحكومية. قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أحمد في عدد من الشركات ذات الأنشطة المختلفة في مجالات التجارة، والبناء، والتصنيع، والبيع بالتجزئة، والعقارات والضيافة. يحمل أحمد شهادة البكلوريوس في التربية قسم الصحافة والإعلام من جامعة قناة السويس في جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى ذلك، يحمل شهادة من المستوى ٣ من معهد تشارترد للأفراد والتنمية في إنجلترا.

أنوف أسكر
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات
تم تعيينه في عام ٢٠٢١

يحمل أنوف شهادة الماجستير في نظم المعلومات وإدارة المشاريع من جامعة كينغستون، لندن، المملكة المتحدة.
ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٦ عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وإدارة المشاريع.
قبل انضمامه إلى بنك لِشا، عمل أنوف في بنك دخان، حيث كان يقود برامج مكتب إدارة مشاريع المؤسسة والتحول الرقمي للبنك.
ونجح أنوف في إدارة برنامج أول عملية اندماج في قطر بين بنك بروة وبنك قطر الوطني.
قبل انضمامه إلى بنك دخان، عمل أنوف في بنك الإمارات دبي الوطني حيث كان يقود المشاريع التكنولوجية المتعلقة بالمدفوعات.

ميرنا النقاش
رئيسة التسويق والاتصالات
تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تحمل ميرنا درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت - لبنان، كما تحمل شهادة ريادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال.

وتتمتع بخبرة تزيد عن ١٢ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد حازت على جوائز في العمل أثناء عملها في شركات إبداعية كبيرة مثل أوجلفي آند ماذر التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين، مثل فودافون، وغيرها من العملاء في مجالات التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات. وتشمل خبراتها السابقة العمل مع تريبليتو ومتاحف قطر وذا كريسنت يونيون حيث قادت استراتيجية شاملة وأدارت حملات تسويقية بهدف تصميم إطار عمل لترسيخ الحملات الترويجية للشركة.

السيد محمد ظاهر
رئيس المكتب الوسيط
تم تعيينه في عام ٢٠٢٢

يملك محمد ظاهر أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة المصرفية. وقبل انضمامه إلى بنك لِشا، شغل منصب رئيس عمليات الخزينة في مصرف الريان في الدوحة. كما شغل مناصب عليا في إدارة عمليات الخزينة وفي دعم تكنولوجيا المعلومات في بنك دبي التجاري وبنك دبي الإسلامي قبل انتقاله إلى قطر. وعمل سابقاً مطوّراً للبرمجيات في الهند.

يتمتع ظاهر بخبرة في محاسبة وتشغيل منتجات الخزينة ومشتقاتها ولديه مهارات ممتازة في تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب خبرته العملية في أنظمة التطبيقات المصرفية.

ظاهر حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في الرياضيات من جامعة بونديشيري ودرجة ماجستير في كلّ من تطبيقات الكمبيوتر وإدارة الأعمال من جامعة مدراس.

٦،٣ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك لِشا على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام ٢٠٢٢، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك لِشا وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

ويجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك. تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والاستراتيجية طويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. يجب أن تكون جميع العناصر مناسبة، سواء بشكل منفردي وإجمالي، وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تشجع على اتخاذ المخاطر غير المعقولة..

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أي تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقرير السنوي للبنك.

وفي ما يلي بيان المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٥ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة العليا	١٣،٤٥
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٨٠
إجمالي الأجور	١٣٥٢٥

٦،٤ مراجعة أداء الإدارة العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٦،٥ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. ووفقاً لهذه السياسة يجب أن يركز بنك لِشا على تطوير المواهب الداخلية من أجل الاحتفاظ بأفضل الموظفين المهرة من خلال التدريب والتطوير المستمر للموظفين.

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

٧،١ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية المحددة من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك وإدارتها مراقبتها. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في قواعد وأنظمة الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذه المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار ثقافة مخاطر سليمة من خلال التعبير عن توقعاته لجميع الموظفين في البنك بأنه لا يدعم المخاطرة المفرطة وأنهم مسؤولون على التأكد من البنك يعمل ضمن حدود المخاطر الموضوعة. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات والصفقات. وتتمحور إستراتيجية مخاطر البنك حول التقييم المستمر للمستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تحملها لتحقيق غايات البنك وأهدافه وخططه التشغيلية بما يتماشى مع رأس المال القابل للتطبيق والسيولة وغيرها من المتطلبات. يشمل إطار إدارة المخاطر داخل بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وممارسة الرقابة عليها والإبلاغ عن التعرض للمخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال التي وضعها مجلس الإدارة.

يشمل إطار عمل إدارة المخاطر في بنك لِشا السياسات والعمليات والموظفين وأنظمة الرقابة المستخدمة لتحديد التعرض للمخاطر وقياسه ورصده ومراقبته والإبلاغ عنه بما يتفق مع الإقبال على المخاطر الذي حدده مجلس الإدارة. ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. يقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ورئيس إدارة المخاطر هو عضو دائم في اللجان الإدارية التالية: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات.

تترتكز الإدارة الفعالة للمخاطر في بنك لِشا على ثقافة مخاطر قوية ومشتركة. إستراتيجية. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنك إلى ثلاثة خطوط دفاع:

خط الدفاع الأول - إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

خط الدفاع الثاني - وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضا بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الأول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث - التدقيق الداخلي

خصص بنك لِشا وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي. يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي في البنك من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال وهو مستقل عن الإدارة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، تشارك شركة ديلويت، واحدة من شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم، على أساس المصادر المشتركة لمساعدة المدققين الداخليين في التعامل مع أدوار ومسؤوليات وظائف التدقيق الداخلي.

وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تطوير نظام فعال للحوكمة وإدارة المخاطر ووضع ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى وضع إجراءات لتحديد المخالفات وعمليات الاحتيال ورصدها ومنعها. إن الغرض من مراجعات التدقيق الداخلي يتلخص في إدخال تحسينات على عمليات البنك من خلال التقييم المستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. وتستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى سياسة موافق عليها من مجلس الإدارة ويتم اتباع نهج قائم على المخاطر في تطبيقها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. تُعد إدارة التدقيق الداخلي تحليلاً سنوياً قائماً على المخاطر وخطة تدقيق معتمدة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أساس الحاجة.

ويتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى الإدارة لمناقشتها والرد على الملاحظات، ثم يتم تلخيص النتائج والتدابير التصحيحية في تقارير يتم تقديمها من وقت لآخر إلى لجنة التدقيق والمخاطر لاستعراضها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها. وفي عام ٢٠٢٢، قامت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بمراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعات، وما يتصل بذلك من مخاطر، إلى جانب التوصيات المقدمة من قبل رئيس التدقيق للمصادقة عليها، وملخص عن العدد الإجمالي للملاحظات التي أثيرت في ما يتعلق بالمهام/الأنشطة التي جرى استعراضها خلال العام مقارنة مع خطة التدقيق الداخلي المعتمدة.

٧،٢ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية، فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة، بصيغتها الموافق عليها والمعدّلة من وقت لآخر.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليته في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليته في المحافظة على أعمال للبنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتقوم وظيفة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق مستقل للبنك يغطي جميع الأعمال والوظائف وفقاً لمنهجية التدقيق القائمة على المخاطر من أجل تقييم فعالية الضوابط داخل كلّ إدارة ووظيفة، وتحديد الثغرات، وتوفير الحلول والتدابير التصحيحية. ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال الآثار المحتملة مع مدقق الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢١، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٧,٣ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك لِشا بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً بالتزامن مع التقرير السنوي يتم تقديمه للمساهمين خلال الجمعية العمومية ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك. وتناقش هيئة الرقابة الشرعية مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأمور المتعلقة بالشريعة، وتقدم ملاحظات حول حالات الامتثال أو عدم الامتثال المحتملة لأنشطة البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتقدم الملاحضات حول المجالات التالية::

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل.

٧,٤ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات مستقلة لمختلف إدارات البنك تشمل جميع الأنشطة والوظائف. تستخدم إدارة التدقيق الداخلي منهجية تدقيق قائمة على المخاطر بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمعهد المدققين الداخليين، والمتطلبات التنظيمية المحلية المتعلقة بمسؤوليات التدقيق الداخلي، ومبادئ حوكمة الشركات وأفضل الممارسات. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم سنوي قائم على المخاطر بالاستناد إلى مبادئ توجيهية واسعة النطاق وتستخدم النتائج في وضع الخطة السنوية للتدقيق الداخلي القائمة على المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال من أجل مراجعتها والموافقة عليها. وفي حال إجراء على تعديلات على الخطة خلال السنة، تتم إحالة هذه التعديلات إلى اللجنة للموافقة عليها أيضاً.

وتعدّ تقارير التدقيق الداخلي لكل إدارة أو وظيفة داخل البنك ويجري مشاركتها مع الإدارة المختصة متضمنة جميع الملاحظات والثغرات والآثار المترتبة على المخاطر، والتوصيات، والاستنتاجات، والتقييم العام لمستوى الأعمال ومدى التزامها بالسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية. ويتم تعقب الثغرات بصورة منتظمة مع الإدارة للتأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة. وتقوم إدارة التدقيق بالتحقق من فعالية الإجراءات التصحيحية بشكل مستقل قبل إغلاق الثغرات.

يحضر المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشكل دوري ويرفع التقارير عن غرض نشاط المدقق الداخلي وصلاحيته ومسؤوليته وأداءه مقارنة لخطته ووالتعرض للمخاطر الكبيرة والمشاكل المتعلقة بالرقابة والمسائل الأخرى المطلوبة أو التي طلبها مجلس الإدارة لمراجعتها واتخاذ إجراءات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرارات ودون أن يكون لها أي صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٧,٥ مدقق الحسابات الخارجي

تعيين مدقق الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

في تاريخ نشر هذا التقرير، شركة إرنست آند يونغ هي مدقق الحسابات الخارجي المعين من قبل مساهمي البنك. وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة مراجعة البيانات المالية الموحدة والتدقيق عليها ورفع تقرير بشأنها إلى المساهمين. ويتم اختيار وتعيين مدقق الحسابات الخارجي لفترة سنة واحدة خلال الجمعية العمومية السنوية.

وفي اجتماع الجمعية العمومية في عام ٢٠٢٢، قرر المساهمون إعادة تعيين إرنست إند يونغ. يُذكر أنّ إرنست اند يونغ عُيّنت للمرة الأولى في ٧ أبريل ٢٠٢٠. وتشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أداء مدقق الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأنه إلى مجلس الإدارة من أجل استبداله أو إعادة تعيينه.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تعيّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية، وانطلاقاً من التزام البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة، تتلقى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عروضاً منافسة من عدة شركات تدقيق خارجي وتقوم بتقييمها بما يتناسب مع الاهداف الاستراتيجية للبنك. ويؤدي مدققو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة وهم مسؤولون أمام المساهمين عن أدائهم وفعالية بيئة الرقابة الداخلية للبنك.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك لِشا إجراءات لتحديد صلاحيات الاطلاع على المعلومات والوصول إليها من قبل المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك، وتهيئة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة من جانب مجلس الإدارة وتزويد المدققين الخارجيين بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مدقق الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الإدارة يحظى بدعم لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مدققي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما تجتمع إرنست أند يونغ أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢٢، شارك مدققو الحسابات الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مدققو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٧,٦ متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك البنك إدارة خاصة بمتابعة الامتثال وإدارة الشؤون القانونية. وتتولى رئيسة الإدارة أيضاً مهام أمانة سرّ الشركة وهي تعمل عن كثب على جميع مستويات البنك لضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة متابعة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة متابعة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقيق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة متابعة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير بنتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.

وتقدم إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على أي انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عين بنك لِشا أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك ونائباً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة متابعة الامتثال.

وتتولى رئيسة متابعة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشأن جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

خلال عام ٢٠٢٢، قامت وظيفة الامتثال بتحديث سياسة متابعة الامتثال والسياسات الداعمة لها التي تشمل صفقات العملاء، ومدونة قواعد السلوك، والشكاوى، والتعاملات الداخلية، وتضارب المصالح، وسياسة إقامة حواجز لحجب المعلومات، ونظام الإبلاغ المشترك، وحماية البيانات، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والهدايا والحوافز، والاحتيال ومكافحة الفساد، والاستعانة بمصادر خارجية، وجداول التقارير والإبلاغ عن المخالفات. وقدّمت إدارة متابعة الامتثال أيضاً تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢٢:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢٢.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاميم الصادرة.
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج «إعرف عميلك» وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧,٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

يتابع بنك لِشا في الوقت الحالي معالجة عدة نزاعات وقد اتخذ الإجراءات المناسبة لطلب الاستئناف.

٧,٨ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك لِشا سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداده ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وفي عام ٢٠٢٢، واصل بنك لِشا الامتثال لجميع توجيهات وتعليمات وزارة الصحة العامة وغيرها من السلطات التنظيمية في قطر، كما طور قدراته على تخفيف الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩.

٧,٩ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة ترشيح أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- اختصاصات أمين سر الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة التداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- ميثاق لجنة الأصول والخصوم الإدارية
- ميثاق لجنة الائتمان الإدارية
- سياسة أصحاب المصلحة
- سياسة التخطيط لتعاقب الموظفين وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- اختصاصات لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك لِشا حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك لِشا أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من العواقب السلبية المترتبة على إجراءات الشركات. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي وفي الوقت المناسب.

كما يتم تزويد موظفي بنك لِشا بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. كما يحق للموظفين أيضاً التعبير عن أي قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرض للتوبيخ أو لأي إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك لِشا على تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها.

٩,١. المسؤولية الاجتماعية للبنك

وفقاً للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ والتوضيحات ذات الصلة الصادرة في عام ٢٠١٢ بشأن مساهمة بعض الشركات المساهمة في دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية بمبلغ يعادل (٢,٥%) من صافي الأرباح السنوية للشركات المساهمة المقيدة أسهمها ببورصة قطر، قام بنك لِشا في السنة المنتهية في ٢٠٢٢ بالمساهمة بمبلغ وقدره ١,٨٩ مليون ريال قطري في صندوق الخدمات الاجتماعية والرياضية المخصص لهذه الغاية. كما قدّم بنك لِشا مساهمات بقيمة ١,٠١٣,٥٥٠ ر.ق إلى مركز رعاية الأيتام (دريمة).

وفي إطار التزام البنك بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، دخل البنك في أكتوبر ٢٠٢٢ في شراكة مع عدة جهات رئيسية في مجال الرعاية الصحية، بهدف تعزيز التوعية بسرطان الثدي لتعزيز الوعي لدى النساء وتشجيعهن على فحص أنفسهن من أجل الكشف المبكر عن عوارض المرض والمساهمة في إنقاذ الكثير من الأرواح.

١٠. إفصاحات الحوكمة

التزم بنك لِشا طوال عام ٢٠٢٢ بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر للأوراق المالية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ٢٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

١٠,١ الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات الحساسة لبورصة قطر

حرص البنك على الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن المهلة التنظيمية المحددة ولا سيما الإفصاح عن النتائج المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية وكذلك عن جميع القرارات الرئيسية والحساسة التي اتخذها مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وشمل ذلك الإعلان عن هيكل رأس المال تغيير اسم البنك ومقره الرئيسي وتعيين مدراء تنفيذيين جدد وإطلاق منتجات استثمارية جديدة. بالإضافة إلى الإفصاح عن اجتماعات مجلس الإدارة ونشر الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وجداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات الصادرة عنها، بالإضافة إلى معلومات أخرى ذات تأثير مادي على أداء البنك أو ذات تأثير محتمل على سعر السهم.

١٠٢ الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبنك

يواصل بنك لِشا تحديث موقعه الإلكتروني بشكل مستمر لضمان وجود معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين الذين يملكون ٥% وأكثر، بالإضافة إلى نشر معلومات عن سياسات البنك ودليل الحوكمة ومعلومات عن رأس المال والبيانات المالية ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية، وغيرها من المعلومات التي تهم المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. كما يمكن الاطلاع على التقارير السنوية وتقارير الحوكمة على الموقع الإلكتروني للبنك.
وكمبدأ عام، يمتنع البنك عن التعليق، سلباً أو أيجاباً، على الشائعات، ما لم تشترط بورصة قطر أو هيئة قطر للأوراق المالية ذلك رداً على معلومات مادية لم يتم الإفصاح عنها، مع العلم أنّ البنك لم يواجه أيّ موقف مماثل خلال عام ٢٠٢٢.

١٠٣ المتحدث الرسمي بالنيابة عن البنك

فوض مجلس إدارة البنك صلاحية التحدث رسمياً بالنيابة عن البنك لاشخاص محددين بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. يتم تحديد إجراءات تعيين المتحدث الرسمي عن البنك ومسؤولياتهم في إطار سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين المعتمدة في البنك، التي تحدد مبادئ الإفصاح والشفافية التي يجب على البنك الامتثال لها والإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان حماية البنك من مخاطر الإضرار بالسمعة ومن أي إشاعات أو بيانات خاطئة.

١٠٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى

وافق مجلس الإدارة على سياسة الإبلاغ عن المخالفات وفوّض مجلس الإدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.
وفي عام ٢٠٢١، استعرضت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك. وتجدر الإشارة أنه لم يتم تلقي أي شكاوى مادية في عام ٢٠٢٢.

١١. تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام»)

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك لشا ذ.م.م. (عامة) («البنك») بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢» المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

في تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» («تقرير المدراء»).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛

والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»)، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

كما أن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

أحمد سير

أحمـــــد سيـــــد
من أرنست أند يونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦
الدوحة - دولة قطر
التاريخ: ٩ مارس ٢٠٢٣

النتيجة

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعيننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

في ما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير المدراء، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير المدراء أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

١٢. تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير حول وصف العمليات والرقابة الداخلية وملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية.

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية «الهيئة» بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول تقرير حول وصف العمليات والرقابة الداخلية وملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية المتبعة لدى بنك لِشا ذ.م.م. (عامة) ("البنك") وشركاته التابعة (المشار "ليهما معاً بـ"المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢» المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

في تقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢، يعرض مجلس الإدارة بيانه حول تقرير الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي تتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات والضوابط الداخلية حول إعداد التقارير المالية حول عمليات الخزينة والاستثمارات في الأسهم الخاصة والخدمات المصرفية الخاصة والموارد البشرية وكشوف المرتبات ودفتر المحاسبة العامة وإعداد التقارير المالية والضوابط الرقابية على مستوى الوحدة؛
- أهداف الرقابة، تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛
- وتحديد الثغرات والإخفاقات وكيفية معالجتها ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو الثغرات على المستوى الرقابي.
- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إرساء ضوابط المالية الداخلية على أساس معايير الإطار الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية COSO والمحافظة عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية الموجودات؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول العرض بصورة واضحة لوصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية المتبعة لدى البنك بشأن "العمليات المهمة" المعروضة في تقرير الإدارة عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية في تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٢ بهدف تحقيق الأهداف الرقابية الرقابة ذات الصلة المذكورة في هذا الوصف، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

يتطلب هذا المعيار التخطيط لإجراءاتنا وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان الوصف المقترح من مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية المفروضة على إعداد التقارير المالية قد عُرض بشكل عادل، وما إذا كانت الضوابط الداخلية قد خضعت للتصميم والتنفيذ والتشغيل بشكل مناسب، في ما يختص بجميع المواد، من أجل تحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المذكورة في الوصف.

إنّ مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية في مؤسسة معيّنة، تتضمن تنفيذ الإجراءات للحصول على دليل حول عدالة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم الضوابط وتنفيذها وفعالية تشغيلها. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، لجميع العمليات الهامة:

- فهم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف جوهري، واختبار وتقييم تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها على أساس المخاطر المقدّرة.

تُعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولغرض هذا الارتباط، تكون الإجراءات التي تم تحديدها على أنّها مهمة كالتالي: الخزانة، واستثمارات الملكية الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة، والموارد البشرية وكشوف الرواتب، ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية، والضوابط على مستوى الكيان.

عند تنفيذ ارتباطنا، فهمنا المكوّنات التالية لنظام الرقابة:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصال
٥. المراقبة

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل، سواء نجم ذلك عن الاحتيال أو الخطأ. وتضمّنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر المتمثلة في أنّ وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية لم يُعرض بشكل عادل، وأنّ الضوابط الداخلية لم تخضع للتصميم والتنفيذ والتشغيل بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير الإدارة حول الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية الواردة في التقرير السنوي لحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٢.

تتضمن عملية التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة المذكورة فيه. ويشمل كذلك تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تُعتبر ضرورية في هذه الظروف. ونحن نعتبر أنّ الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن نظام الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية.

معنى الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

إنّ الرقابة الداخلية التي يفرضها الكيان على إعداد التقارير المالية هي عملية مصمّمة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية إعداد التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية. وتتضمّن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بمسك السجلات التي تعكس بدقة وعدل المعاملات والإجراءات الخاصة بأصول الكيان؛
٢. تقدّم تأكيداً معقولاً بتسجيل المعاملات حسب الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وبإجراء إيصالات ونفقات الكيان وفقاً لتفويضات إدارة الكيان؛
٣. تقدّم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالوقاية أو الكشف في الوقت المناسب عن الاستحواذ غير المصرّح به أو الاستخدام أو التخلّص من أصول الكيان التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الضمنية للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التآمر أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تظهر أخطاء مادية ناجمة عن خطأ أو احتيال بدون أن يتم اكتشافها. لذلك، قد تعجز الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية عن منع أو اكتشاف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عن المعاملات، وبالتالي، لن تتمكّن من توفير تأكيد مطلق على تحقيق أهداف الرقابة.

علاوة على ذلك، تكون توقعات أيّ تقييم للضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر عدم كفاية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بسبب التغيرات في الظروف، أو تدهور درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات.

وكذلك، فإنّ أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها خلال الفترة التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا، لن تعالج بأثر رجعي أيّ نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل تاريخ تطبيق هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير حوكمة الشركات السنوي للبنك، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا تتضمّن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعيينا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل عن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات السنوي لعام ٢٠٢٢ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فعلينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

في رأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقولة لدينا:

أ. يعرض تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بشكل عادل نظام البنك الذي تم تصميمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛
ب. تم تصميم الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من جميع النواحي المادية، بناءً على إطار عمل كوسو.

عن إرنست ويونغ

أحمـــــــد سيـــــــد
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦
الدوحة - دولة قطر
التاريخ: ٩ مارس ٢٠٢٣

١٣. تقييم مجلس الإدارة بشأن إطار الحوكمة والضوابط الداخلية

بناء على المراجعة التي أجرتها لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة حول الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والتي قامت برفع نتائجها إلى مجلس الإدارة من أجل إصدار التوصية بشأنها، خَلُص مجلس إدارة بنك لِشا إلى أنّ البنك التزم، في جميع النواحي المادية، بجميع لوائح الحوكمة المعمول بها كما في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بالنيابة عن مجلس الإدارة:

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة